

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

قطاع التأمين في الأردن: قراءة في الأداء والتحديات

ورقة سياسات

تشرين الأول، 2026



جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 08 / 08 / 2019 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني

2019121117781.

زوروا على مواقع التواصل الاجتماعي



الفهرس

5	1. المقدمة
6	2. الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين
6	2.1 حجم سوق قطاع التأمين
7	2.2 توزيع الأقساط والتعويضات حسب فروع التأمين
8	2.3 مساهمة قطاع التأمين في العمالة
9	3. قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 وأثره
9	3.1 التحول في الإطار الرقابي
9	3.2 التغير في مؤشرات القطاع
10	3.3 هيكل السوق وربحية شركات التأمين
13	3.4 تطور الملاءة المالية (Financial Solvency)
14	3.5 حماية المؤمن لهم ومعالجة الشكاوى
15	3.6 هل نجح القانون في تعزيز الملاءة المالية
16	4. التأمين الإلزامي للمركبات وعلاقته بالسلامة المرورية
17	4.1 حماية المؤمن لهم والمتضررين وحدود المسؤولية
18	4.2 قانون السير ومؤشرات السلامة المرورية
19	5. التأمين التجاري والتأمين التكافلي "الإسلامي"
19	5.1 الفرق بين النموذجين
19	5.2 موقف دائرة الإفتاء العام الأردنية والمعايير الشرعية الدولية
20	5.3 حصة التأمين التكافلي وأداؤه المالي
21	6. الأهمية الاقتصادية لقطاع التأمين
22	7. التحديات التي تواجه قطاع التأمين والتوجهات المطلوبة

22 7.1 محدودية مساهمة التأمين في الاقتصاد وضعف الشمول

22 7.2 ارتفاع كلف المطالبات واختلالات التأمين الإلزامي للمركبات

24 8. التوصيات

يؤدي قطاع التأمين دوراً مهماً في ترميم الآثار المالية المترتبة على الحوادث والأمراض والخسائر، من خلال توفير التغطية للأفراد والمنشآت ودعم استمرارية أعمالها. ولا تقاس متانة القطاع بحجم الأقساط وحده، وإنما بقدرة الشركات على تحديد أقساط تتناسب مع حجم المخاطر، وتسديد التعويضات، والمحافظة على ملاءتها المالية.

شهد قطاع التأمين الأردني خلال السنوات الأخيرة تحولات في أدائه وهيكلة سوقه وإطاره الرقابي، بالتزامن مع نمو الأقساط والتعويضات، وتراجع عدد الشركات نتيجة عمليات الاندماج والتصفية. وجاء قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 بوصفه أحد أبرز هذه التحولات، إذ حل محل قانون رقم (33) لعام 1999، ونقل مسؤولية تنظيم القطاع والرقابة عليه من وزارة الصناعة والتجارة والتموين إلى البنك المركزي الأردني، ووسع الأدوات الرقابية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة ورأس المال والملاءة المالية وحماية حقوق المؤمن لهم، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن القانون منح البنك المركزي أدوات أوسع لضمان سلامة الشركات وحماية حقوق المؤمن لهم، مع مراعاة المبادئ الدولية الأساسية للرقابة على التأمين،¹

في ضوء ذلك، تتناول الورقة تطور قطاع التأمين الأردني، من خلال تحليل حجم السوق وربحية الشركات والتغير في عددها وعمليات الاندماج والتصفية، ومدى تحسن الملاءة المالية. كما تناقش أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأمين.

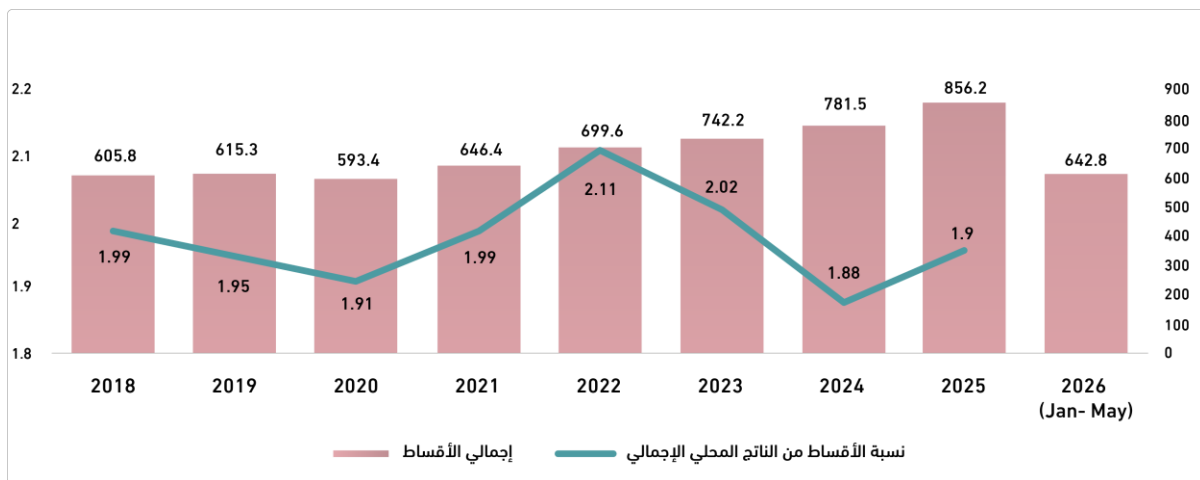
¹ IMF, *Jordan: Financial Sector Assessment Program—Financial System Stability Assessment*, 2023

الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين

2.1 حجم سوق قطاع التأمين

تشير أحدث البيانات المتاحة الصادرة عن البنك المركزي الأردني، إلى ارتفاع إجمالي أقساط التأمين إلى نحو 642.8 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، وبنسبة نمو 6.6% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. وعلى المستوى السنوي، ارتفعت الأقساط إلى نحو 856.2 مليون دينار في عام 2025، مقابل 781.5 مليون دينار في عام 2024، لترتفع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.88% إلى نحو 1.9%.

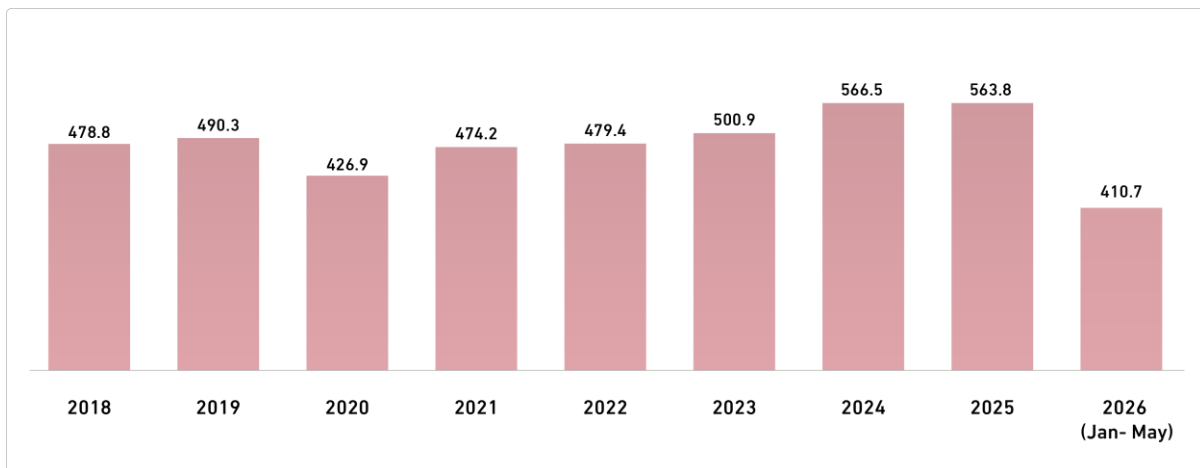
الشكل (1): تطور إجمالي أقساط التأمين ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018-2026) – مليون دينار



المصدر: تقارير نتائج أعمال سوق التأمين، النشرة الشهرية، البنك المركزي الأردني، سنوات مختلفة

بالتالي، ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة إلى نحو 410.7 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، مقابل 368.0 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2025، وبمبلغ 11.6%، ويمثل ذلك تغييراً عن المسار المسجل على المستوى السنوي؛ إذ انخفضت التعويضات بصورة طفيفة من 566.5 مليون دينار في عام 2024 إلى 563.8 مليون دينار في عام 2025.

الشكل (2): تطور إجمالي التعويضات المدفوعة خلال الفترة (2018-2026) – مليون دينار



المصدر: النشرة الشهرية، قطاع التأمين، البنك المركزي الأردني

الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين

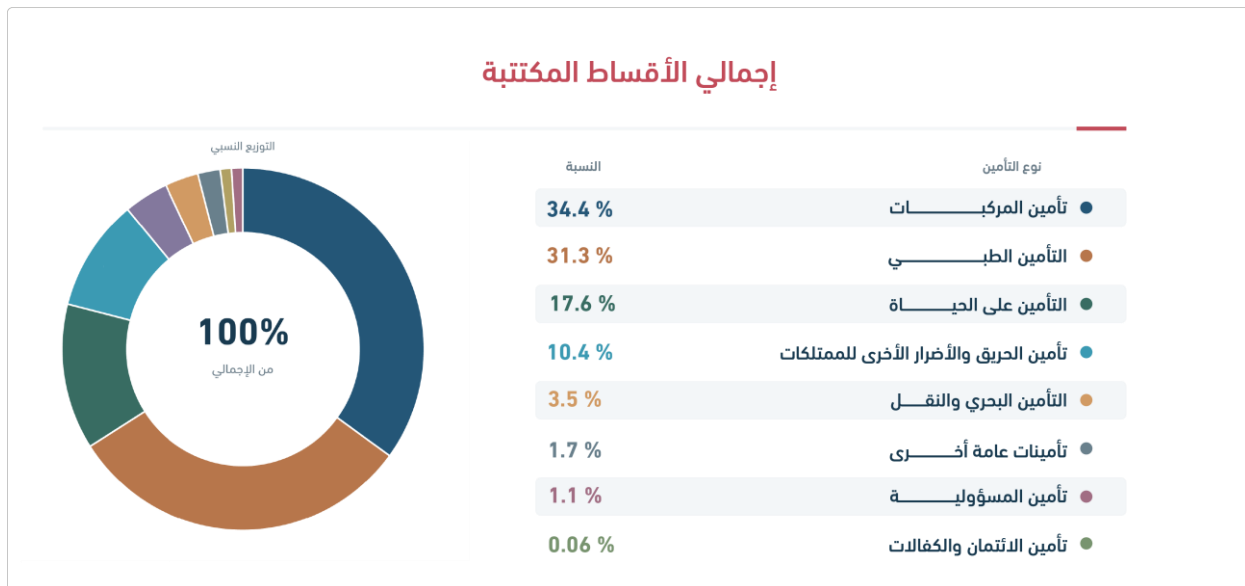
2.2 توزيع الأقساط والتعويضات حسب فروع التأمين

ينقسم سوق التأمين إلى التأمينات العامة وتأمينات الحياة. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، استحوذت التأمينات العامة على 82.7% من إجمالي الأقساط، مقابل 17.3% لتأمينات الحياة، كما استحوذت على 91.4% من إجمالي التعويضات، مقابل 8.6% لتأمينات الحياة.

على مستوى فروع التأمين العامة، تصدر التأمين الطبي الأقساط خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، بقيمة 222.3 مليون دينار وبحصة 34.6%، مقابل 200.5 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2025. وتلاه تأمين المركبات بقيمة 210.6 مليون دينار.

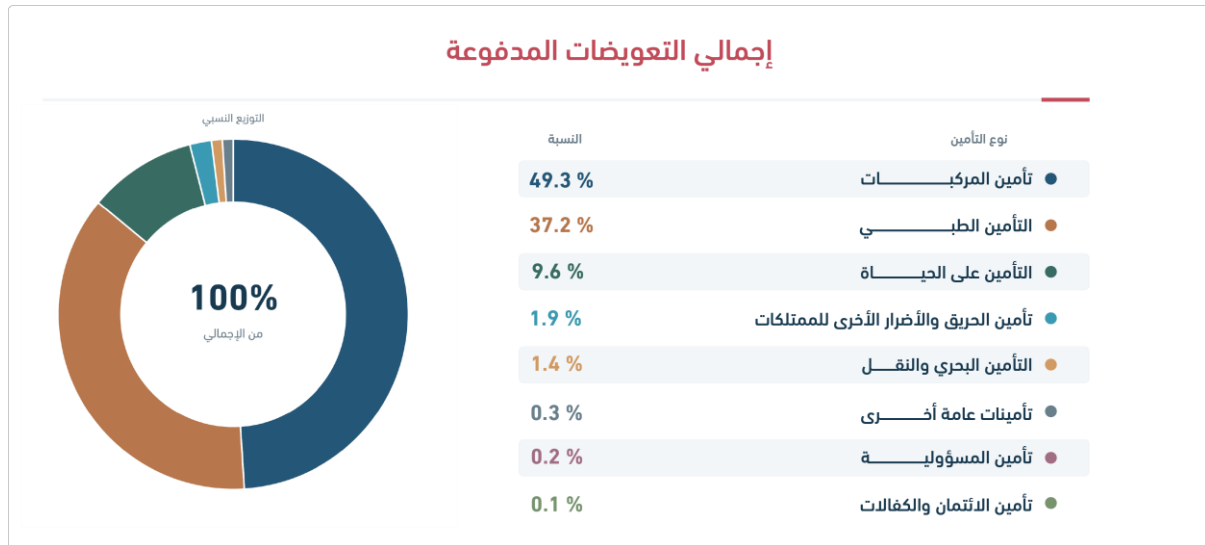
على صعيد التعويضات، بقي تأمين المركبات الأعلى من حيث القيمة، رغم ارتفاعها من 185.9 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025 إلى 188.2 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2026. وفي المقابل، ارتفعت تعويضات التأمين الطبي بنسبة 21.6%، وبالنسبة لنمط التأمين، استحوذ التأمين التجاري على 82.6% من الأقساط عام 2025، مقابل 17.4% للتأمين التكافلي.

الشكل (3): توزيع أقساط وتعويضات التأمين حسب الفروع لعام 2025



المصدر: النشرة الشهرية، قطاع التأمين، البنك المركزي الأردني

الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين

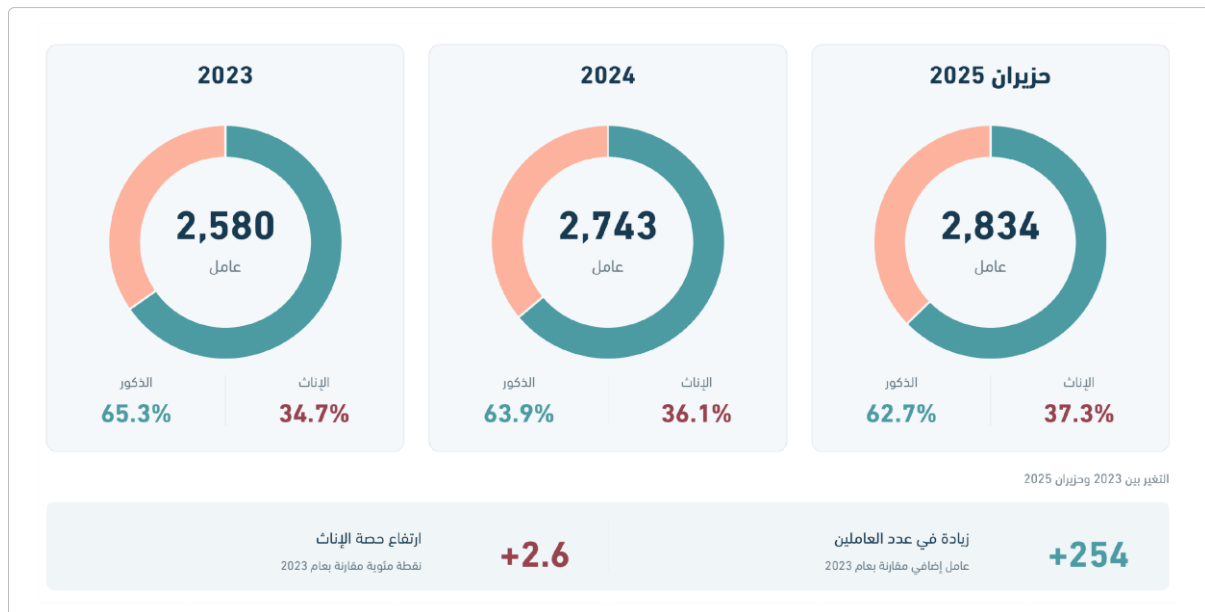


المصدر: النشرة الشهرية، قطاع التأمين، البنك المركزي الأردني

2.3 مساهمة قطاع التأمين في العمالة

بحسب بيانات الإتحاد الأردني لشركات التأمين، بلغ عدد العاملين لدى 19 شركة تأمين نحو 2,834 عاملاً حتى نهاية حزيران 2025، بزيادة 9.8% مقارنة بعام 2023. إذ ارتفعت حصة النساء إلى 37.3% من إجمالي العاملين، كما شغل حملة درجة البكالوريوس نحو ثلاثة أرباع العاملين، ما يبين تركيز مساهمة القطاع في توفير وظائف مهنية ومتخصصة.²

الشكل (4): تطور عدد العاملين في شركات التأمين الأردنية حسب الجنس خلال الفترة (2023-2025)



المصدر: تقارير القوى العاملة، سنوات مختلفة، الإتحاد الأردني لشركات التأمين

² Jordan Insurance Federation, *Workforce in the Jordanian Insurance Sector as of 30/6/2025*. Available at: *Workforce in the Jordanian Insurance Sector in 2024 Compared to 2023*.

قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 وأثره

3.1 التحول في الإطار الرقابي

بدأت الرقابة على قطاع التأمين بموجب قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (5) لعام 1965، ثم أنشئت هيئة التأمين بموجب قانون رقم (33) لعام 1999. وفي عام 2014، ألغيت الهيئة وانتقلت مهامها إلى وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

فيما بعد، قرر مجلس الوزراء نقل الرقابة على القطاع إلى البنك المركزي الأردني، بهدف تحديث الأطر الرقابية، وتعزيز الحوكمة والملاءة المالية. وفي هذا الإطار، صدر قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021، ودخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 أيار 2021، وبذلك، أصبح البنك المركزي الجهة المسؤولة عن الإشراف على القطاع ضمن منظومة الرقابة المالية.

استكمل الإطار التشريعي بصور قانون عقود التأمين رقم (11) لعام 2026، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 أيار 2026، والذي دخل حيز النفاذ بعد مرور تسعين يوماً على نشره. ونظم القانون مراحل عقد التأمين والتزامات أطرافه، وأفرد أحكاماً لأنواع متعددة من التأمين، بما فيها التأمين الطبي، وتأمين الأموال، والتأمين على الحياة، وإعادة التأمين.

يتناول هذا المحور مدى انعكاس هذا التحول على عدد الشركات وإعادة هيكلة السوق والربحية والملاءة المالية وحماية المؤمن لهم.

3.2 التغير في مؤشرات القطاع

يبين الجدول التالي التغير في عدد من مؤشرات القطاع مقارنة بعام 2020، وهو آخر عام كامل قبل نفاذ القانون. وتختلف سنة المقارنة بحسب أحدث بيانات سنوية متاحة لكل مؤشر.

الجدول (1): مقارنة مؤشرات مختارة لقطاع التأمين قبل قانون عام 2021 وبعده

المؤشر	2020	أحدث بيانات متاحة	التغير
عدد شركات التأمين	24 شركة	19 شركة (2025)	-20.8%
صافي الربح بعد الضريبة	23.0 مليون دينار	17.8 مليون دينار (2024)	-22.6%
إجمالي الأقساط المكتتبة	593.4 مليون دينار	856.2 مليون دينار (2025)	44.3%
إجمالي التعويضات المدفوعة	426.9 مليون دينار	563.8 مليون دينار (2025)	36.7%
إجمالي الموجودات	1,029.3 مليون دينار	1,138.2 مليون دينار (2024)	10.6%
حقوق المساهمين	333.2 مليون دينار	375.4 مليون دينار (2024)	12.3%
رأس المال المدفوع	262.9 مليون دينار	246.7 مليون دينار (2024)	-6.2%

المصدر: إعداد المنتدى الاقتصادي الأردني استناداً إلى بيانات البنك المركزي الأردني

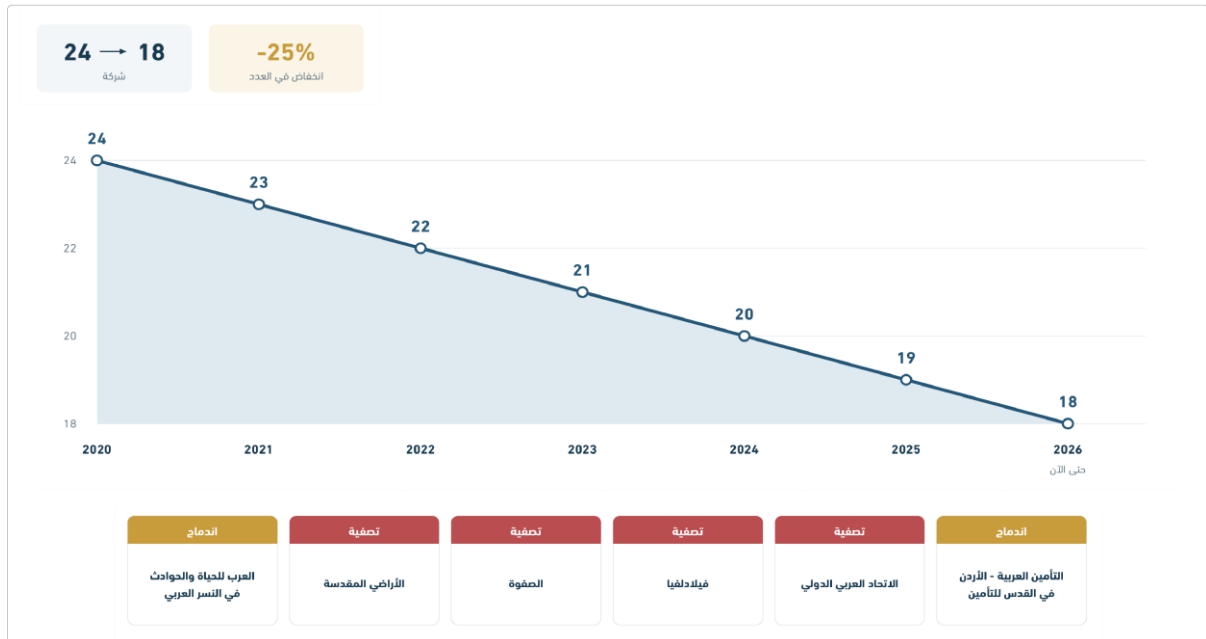
3.3 هيكل السوق وربحية شركات التأمين

انخفض عدد شركات التأمين العاملة من 24 شركة عام 2020 إلى 19 شركة عام 2025، ثم إلى 18 شركة بعد اكتمال اندماج شركة التأمين العربية-الأردن في شركة القدس للتأمين في آب 2026.

جاء هذا الانخفاض نتيجة تصفية شركة الأراضي المقدسة عام 2022، والصفوة عام 2023، وفيلادلفيا عام 2024، والاتحاد العربي الدولي عام 2025. كما اندمجت شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث في شركة الشرق العربي للتأمين عام 2021.

في إطار تشجيع الاندماج لمعالجة الضعف المالي، صدر النظام المعدل لنظام صندوق ضمان المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين رقم (80) لعام 2026، الذي يتيح لمحافظ البنك المركزي تخفيض مساهمة شركة التأمين الدامجة أو الناتجة عن الاندماج في الصندوق أو إعفاءها منها للمدة التي يراها مناسبة. وترتبط الاستفادة من هذا الإجراء باستيفاء الشركة متطلبات الملاءة المالية وإسهام الاندماج في معالجة أوضاع شركة تأمين أخرى تعاني ضعفاً في مركزها المالي، وفق الضوابط والشروط المحددة. ويهدف هذا التعديل إلى تشجيع الاندماج وتقليل احتمالات تصفية الشركات وتعزيز حماية حقوق المؤمن لهم.

الشكل (5): تطور عدد شركات التأمين وأبرز عمليات الاندماج والتصفية خلال (2020 - 2026)



المصدر: تقارير نتائج أعمال سوق التأمين، البنك المركزي الأردني، سنوات مختلفة

ولا يكفي انخفاض عدد شركات التأمين للحكم على مستوى المنافسة في السوق، إذ قد ينخفض عدد الشركات دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تركيز النشاط في عدد محدود منها. ولقياس درجة التركيز بصورة أدق، احتسب المنتدى مؤشر **Herfindahl-Hirschman (HHI)**، إلى جانب حصة أكبر ثلاث شركات (CR3) وحصة أكبر خمس شركات (CR5)، بالاستناد إلى حصة كل شركة من إجمالي الأقساط المكتتبة. ويحتسب مؤشر HHI بجمع مربعات الحصص السوقية لجميع الشركات، بحيث يشير ارتفاع قيمته إلى زيادة درجة تركيز السوق.

قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 وأثره

تشير النتائج إلى ارتفاع درجة التركيز في سوق التأمين بين عامي 2020 و2025؛ إذ ارتفع مؤشر HHI من 627.1 نقطة إلى 802.5 نقطة، وارتفعت حصة أكبر خمس شركات من 45% إلى 51%، ووفق الحدود الإرشادية للمؤشر، يصنف السوق منخفض التركيز إذا كانت قيمة HHI أقل من 1,000 نقطة، ومتوسط التركيز إذا تراوحت بين 1,000 و1,800 نقطة، ومرتفع التركيز إذا تجاوزت 1,800 نقطة، وبذلك، أصبح سوق التأمين الأردني أكثر تركيزاً عام 2025 مقارنة بعام 2020 نتيجة ارتفاع حصة الشركات الكبرى، لكنه ظل ضمن فئة التركيز المنخفض.

الجدول (2): مؤشر تركيز سوق التأمين الأردني خلال عامي (2025-2020)

المؤشر	2020	2025
عدد الشركات العاملة	24 شركة	19 شركة
عدد الشركات المشمولة بالحساب	24 شركة	18 شركة
مؤشر HHI	نقطة 627.1	نقطة 802.5
حصة أكبر ثلاث شركات (CR3)	31%	37%
الشركات الثلاث الأكبر	الشرق العربي للتأمين، التأمين الأردنية، الأولى للتأمين	مجموعة الخليج للتأمين-الأردن، سوليدرتي-الأولى، التأمين الأردنية
حصة أكبر خمس شركات (CR5)	45%	51%
الشركات الخمس الأكبر	الشرق العربي، التأمين الأردنية، الأولى، النسر العربي، الشرق الأوسط	مجموعة الخليج للتأمين-الأردن، سوليدرتي-الأولى، التأمين الأردنية، الشرق الأوسط، المجموعة العربية الأوروبية

المصدر: إعداد المنتدى الاقتصادي الأردني بالاستناد إلى بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين والبنك المركزي الأردني

ملاحظة: بلغ عدد شركات التأمين العاملة 19 شركة عام 2025، في حين شمل احتساب مؤشرات التركيز 18 شركة فقط، لعدم توافر بيانات شركة الضامنون العرب للتأمين ضمن البيانات المنشورة لعام 2025.

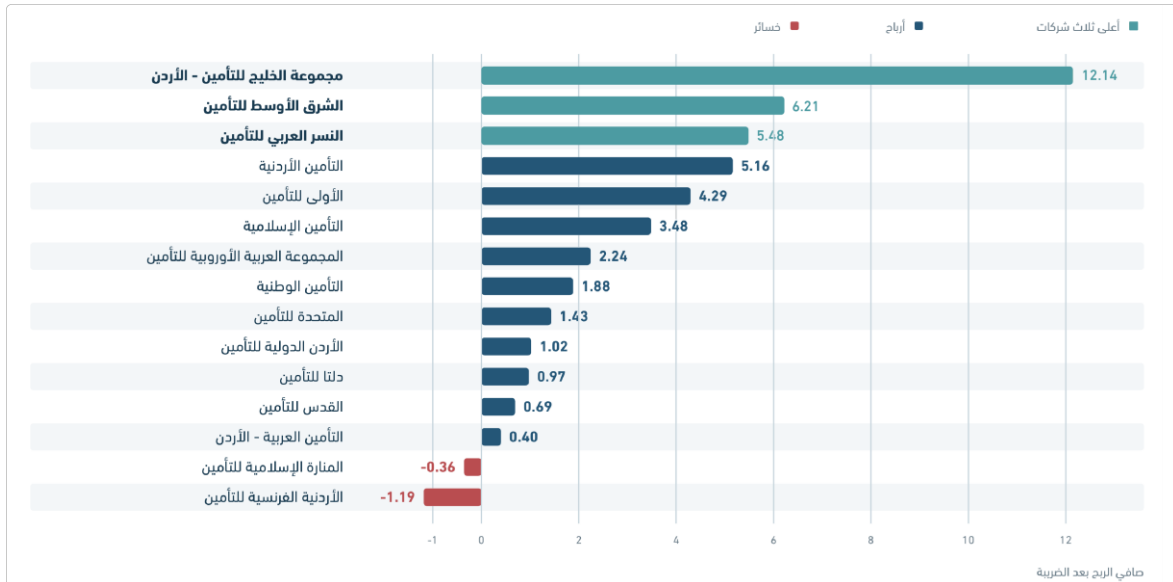
أما من حيث الربحية، فقد حققت 13 شركة مدرجة من أصل 15 شركة أرباحاً حتى تموز 2026، مقابل شركتين سجلتا خسائر. وفي عام 2025، حققت 14 شركة من أصل 17 شركة مدرجة أرباحاً، مقابل ثلاث شركات خاسرة.

وقبل صدور قانون تنظيم أعمال التأمين، انخفض عدد الشركات الرابحة من 20 شركة عام 2019 إلى 17 شركة عام 2020، مقابل ارتفاع عدد الشركات الخاسرة من 4 إلى 7 شركات. وتشير هذه البيانات إلى تراجع عدد الشركات المحققة للأرباح في عام 2020، قبل تطبيق الإطار الرقابي الجديد، بما يوفر أساساً للمقارنة مع مرحلة ما بعد القانون.³

³ Jordan Insurance Federation, Annual Report of Insurance Business in Jordan 2020, Table (12).

قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 وأثره

الشكل (6): صافي أرباح وخسائر شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان لغاية تموز 2026



المصدر: بورصة عمان، النشرة الإحصائية الشهرية، تموز 2026.

ولقياس ربحية القطاع بصورة أخرى، استخدمت مؤشرات العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الاستثمار (ROI). ويكتسب المؤشر الأخير أهمية خاصة في قطاع التأمين، لأن عوائد توظيف أموال الشركات تمثل مصدراً أساسياً للربحية إلى جانب نتائج النشاط التأميني.

الجدول (3): مؤشرات ربحية قطاع التأمين خلال الفترة (2019-2024)

العائد على الاستثمار ROI	العائد على حقوق الملكية ROE	العائد على الأصول ROA	العام
3.39%	6%	2%	2019
3.78%	6.6%	2.2%	2020
1.93%	3.4%	1.1%	2021
2.73%	5%	1.6%	2022
4.32%	9.3%	2.9%	2023
2.58%	4.8%	1.6%	2024

المصدر: إعداد المنتدى الاقتصادي الأردني استناداً إلى بيانات البنك المركزي الأردني، تقارير نتائج أعمال سوق التأمين، سنوات مختلفة

ملاحظة: تم احتساب مؤشرات الربحية وفق المعادلات الآتية:

العائد على الموجودات = (ROA) (صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط إجمالي الموجودات) × 100.

العائد على حقوق الملكية = (ROE) (صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط حقوق الملكية) × 100.

العائد على الاستثمار = (ROI) (صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط إجمالي الاستثمارات) × 100.

قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 وأثره

تظهر المؤشرات تذبذب ربحية قطاع التأمين خلال الفترة؛ إذ تراجعت مؤشرات العائد على الموجودات وحقوق الملكية والاستثمار عام 2021، ثم تحسنت تدريجياً حتى بلغت أعلى مستوياتها عام 2023، قبل أن تنخفض مجدداً عام 2024. فقد تراجع العائد على الموجودات من 2.7% إلى 1.5%، والعائد على حقوق الملكية من 7.8% إلى 4.8%، والعائد على الاستثمار من 4.32% إلى 2.58%.

ولوضع أداء قطاع التأمين الأردني ضمن إطار مقارن، يعرض الجدول الآتي مؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية في الأردن وعينة من الأسواق العربية والآسيوية والأوروبية خلال عام 2024. واقتصرت المقارنة الدولية على هذين المؤشرين لتوافرها وقابليتهما النسبية للمقارنة.

تشير المقارنة إلى أن العائد على الموجودات في قطاع التأمين الأردني بلغ نحو 1.5% عام 2024، مقترفاً من المغرب، ومتجاوزاً فرنسا وكوريا الجنوبية، في حين بقي دون مستواه في السعودية والفلبين وإسبانيا. وفي المقابل، سجل الأردن أدنى عائد على حقوق الملكية بين الدول المقارنة عند 4.8%، ويعود ذلك إلى تراجع صافي أرباح القطاع خلال عام 2024، في مقابل استمرار ارتفاع موجوداته وحقوق ملكيته.

الجدول (4): مقارنة مؤشرات ربحية قطاع التأمين في دول مختارة لعام 2024

الدولة	العائد على الموجودات ROA	العائد على حقوق الملكية ROE
الأردن	1.6%	4.8%
السعودية	4.4%	14.2%
المغرب	1.6%	9.90%
كوريا الجنوبية	1.13%	9.12%
الفلبين	2.20%	12.06%
إسبانيا	1.90%	13.90%
فرنسا	0.70%	8.50%

المصدر: إعداد المنتدى الاقتصادي الأردني استناداً إلى مصادر دولية مختلفة

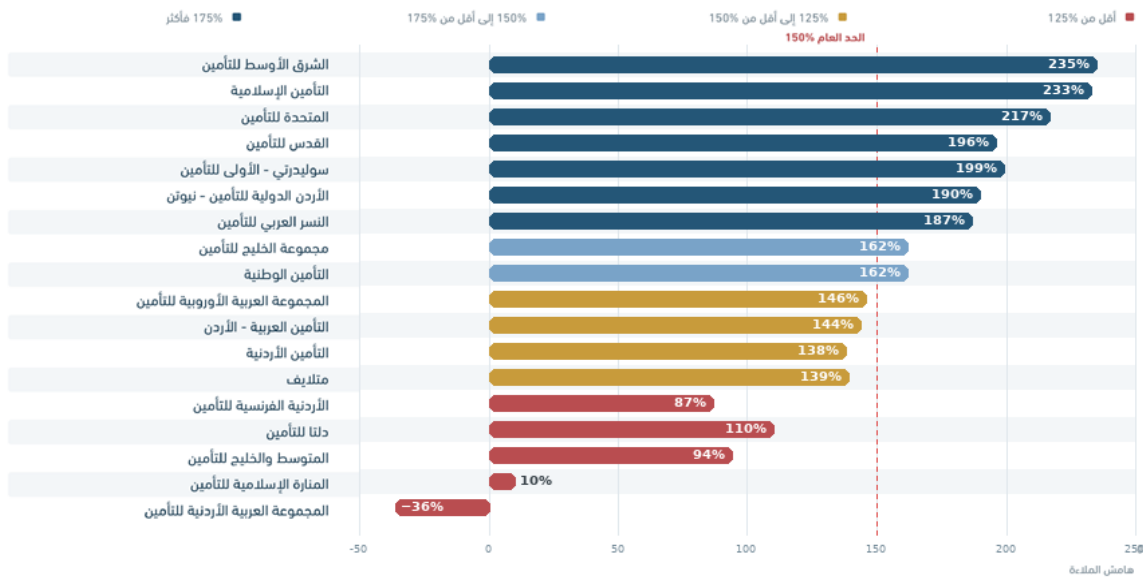
3.4 تطور الملاءة المالية (Financial Solvency)

تقيس نسبة الملاءة مدى كفاية رأس المال المتوفر لدى شركة التأمين لتغطية رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطرها والتزاماتها، وتحسب بقسمة رأس المال المتوفر على رأس المال المطلوب. ووفق تعليمات متطلبات الملاءة المالية رقم (7) لعام 2023 الصادر عن البنك المركزي الأردني، تلتزم الشركة بالاحتفاظ برأس مال متوفر لا يقل عن 150% من رأس المال المطلوب.

قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 وأثره

وفي عام 2024، ارتفع رأس المال المدفوع لقطاع التأمين من 236.4 مليون دينار إلى 246.7 مليون دينار، بنسبة 4.3%. وتزامن ذلك مع تطبيق متطلبات رأس المال والملاءة الصادرة عام 2023. إلا أن بقاء 9 شركات دون الحد العام البالغ 150% يبين أن أثر المتطلبات الجديدة لم يكن متساوياً بين الشركات.⁴

الشكل (7): هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الأردنية لعام 2024



المصدر: الإتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير أعمال التأمين في الأردن 2024

ملاحظة: لا تتوفر أرقام شركة الضامنون العرب للتأمين وذلك بسبب عدم تزويد البنك المركزي الأردني بالبيانات المالية للشركة

3.5 حماية المؤمن لهم ومعالجة الشكاوى

قبل نفاذ القانون، سجلت وزارة الصناعة والتجارة والتموين 675 شكوى و615 تسوية عام 2020، مقابل 946 شكوى و177 تسوية سجلها البنك المركزي عام 2025. إلا أن مقارنة الأعداد الخام لا تكفي للحكم على جودة الحماية، نظراً إلى نمو حجم السوق؛ إذ ارتفعت الأقساط بنسبة 40% خلال الفترة. وعند قياس الشكاوى بالنسبة إلى حجم الأقساط، انخفض عددها بصورة محدودة من 113.8 شكوى لكل 100 مليون دينار من الأقساط عام 2020 إلى 110.5 شكوى عام 2025.

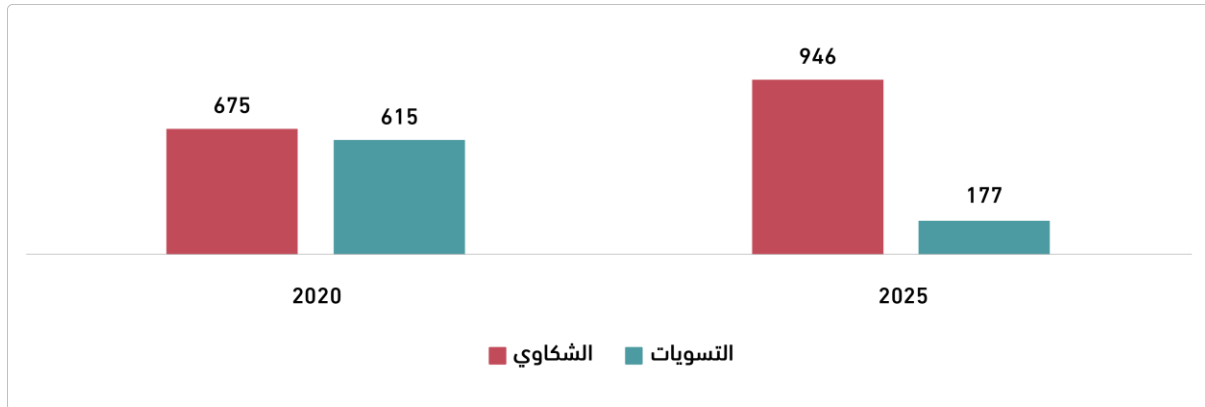
⁴ Jordan Insurance Federation, *Financial Results and Development of Indicators for the Jordanian Insurance Market for 2024*.

قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021 وأثره

وفي المقابل، انخفضت نسبة عدد التسويات المسجلة إلى عدد الشكاوى من 91.1% عام 2020 إلى 18.7% عام 2025، بما يشير إلى انخفاض واضح في التسويات قياساً إلى حجم الشكاوى، دون أن تمثل هذه النسبة معدل الفصل النهائي في الشكاوى، نظراً إلى أن التسوية تمثل إحدى النتائج الممكنة لمعالجتها، إضافة إلى اختلاف الجهة الرقابية وآلية تسجيل البيانات بين العاميين.

وسجلت الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 تحسناً مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025؛ إذ انخفض عدد الشكاوى من 552 إلى 271 شكوى، وارتفع عدد التسويات من 69 إلى 169 تسوية. وتركزت 92.6% من شكاوى الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 في تأمين المركبات، بما يبين أن تعزيز حماية المؤمن لهم يرتبط بدرجة كبيرة بكفاءة معالجة شكاوى هذا الفرع ووضوح إجراءات الاعتراض وتسوية المطالبات.

الشكل (8): عدد الشكاوى والتسويات في قطاع التأمين خلال الفترة (2020-2025)



المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتموين، التقرير السنوي لعام 2020، والبنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أيار 2026.

3.6 هل نجح القانون في تعزيز الملاءة المالية

عزز القانون الإطار الرقابي للملاءة من خلال نقل الرقابة إلى البنك المركزي وإصدار تعليمات جديدة للحد الأدنى لرأس المال ومتطلبات الملاءة المالية. كما شهد عام 2024 قيام أربع شركات بزيادة رؤوس أموالها، وتزامنت الفترة اللاحقة للقانون مع تصفية شركات متعددة وتنفيذ عمليتي اندماج.

لكن البيانات لا تثبت تحقق تحسن شامل في الملاءة الفعلية؛ إذ بقيت 9 شركات دون الحد العام البالغ 150% عام 2024، منها خمس شركات سجلت نسباً تقل عن 125%. ومع صدور تعليمات جديدة للملاءة عام 2023، ينبغي الحذر عند إجراء مقارنة مباشرة مع نسب ما قبل القانون.

نجح القانون تنظيمياً في تعزيز أدوات الرقابة والتدخل، لكن أثره على الملاءة الفعلية بقي جزئياً وغير متساو بين الشركات. ويظل تقييم أثر القانون مرتبطاً بقدرة الشركات على المحافظة على نسب ملاءة كافية، إذ لا يكفي انخفاض عدد الشركات أو ارتفاع رأس المال في سنة واحدة للدلالة على تحسن أوضاع القطاع.

التأمين الإلزامي للمركبات وعلاقته بالسلامة المرورية

يعد التأمين الإلزامي للمركبات الفرع الأكثر ارتباطاً بحياة المواطن اليومية ضمن قطاع التأمين، نظراً إلى إلزاميته وارتباط نتائجه بمستوى السلامة على الطرق وحركة النقل البري. وينظم قانون السير سلوك السائقين وقواعد السلامة المرورية، بينما ينظم نظام التأمين الإلزامي نطاق التغطية والتعويض عن الأضرار الناتجة عن الحوادث.

في هذا الإطار، صدر نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم (52) لعام 2024 بمقتضى قانون تنظيم أعمال التأمين، وألغى نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم (12) لعام 2010. ونظم النظام مسؤوليات شركات التأمين وحقوق المتضررين وإجراءات تقديم المطالبات وتسويتها، وألزم شركة التأمين بالكشف على المركبة المتضررة خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ مراجعة المتضرر لها، واتخاذ قرار بشأن المطالبة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ الكشف. كما استبعد الأضرار الناتجة عن تواطؤ المؤمن له أو السائق مع المتضرر على حادث مفتعل أو مقصود، بعد ثبوت ذلك بقرار قضائي قطعي، ومنح شركة التأمين حق الرجوع على السائق إذا ثبت تعمده إحداث الحادث.

استكمل الإطار التشريعي بصدور قانون عقود التأمين رقم (11) لعام 2026، وقد جرت المادة (99) منه شراء الحقوق الناتجة عن عقد تأمين المركبات، وهي الممارسة المتداولة باسم بـ«شراء الكروكات»، كما قررت تطبيق العقوبة ذاتها على الشريك والمتدخل والمحرض. ويوفر هذا الحكم أداة قانونية للحد من هذه الممارسة وما يرتبط بها من اختلالات في تسوية المطالبات.

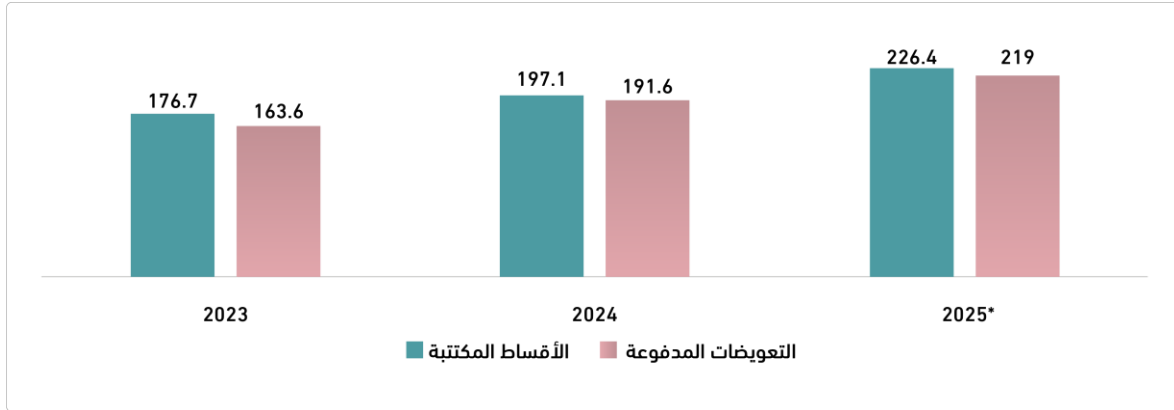
من الناحية الفنية، تظهر أهمية قانون الأعداد الكبيرة بصورة خاصة في التأمين الإلزامي للمركبات، نظراً إلى اتساع قاعدة المركبات المشمولة بالتغطية. فكلما زاد عدد الأخطار المتشابهة نسبياً، اقترب متوسط الخسائر الفعلية من متوسطها المتوقع، بما يعزز القدرة على تقدير تكرار الحوادث وحجم التعويضات المتوقعة وبناء الأقساط على أسس إحصائية أكثر دقة. ولا يعني اتساع قاعدة المؤمن لهم تماثل مستويات الخطر بين جميع المركبات؛ لذلك يقرن تجميع الأخطار بتصنيفها وفق خصائصها وسجلها من المخالفات والحوادث، بما يربط القسط بمستوى الخطر ويعزز الحوافز للقيادة الآمنة.

وفي اتجاه ربط القسط بمستوى الخطر، أصدر البنك المركزي تعليمات أقساط التأمين الإلزامي للمركبات رقم (26) لعام 2024، التي بدأ العمل بها في الأول من كانون الثاني 2025. وتضمنت تخفيض قسط التأمين الإلزامي بنسبة 15% للمركبات الأردنية التي لم ترتكب أي مخالفة مرورية خلال العام التأمينية، وإضافة 12 ديناراً إلى قسط سيارات الركوب الخصوصية والعمومية عند ارتكاب مخالفة مرورية أو أكثر. كما قررت زيادة القسط بنسبة 60% إذا تسببت المركبة بحادث أو أكثر، وبنسبة 110% إذا نتج عن الحادث وفاة أو إصابة جسيمة. كذلك يتحمل المؤمن له مبلغ الإعفاء (التحمل) عن كل حادث تتسبب به مركبته، ويستوفى عند مطالبة المتضرر شركة التأمين بالتعويض، بواقع 40 ديناراً لجميع فئات المركبات، باستثناء الدراجة الآلية التي يبلغ مبلغ التحمل عنها 10 دانائر.

إذ ارتفعت أقساط التأمين الإلزامي عام 2025 إلى 226.4 مليون دينار، وارتفعت التعويضات إلى 219 مليون دينار. لكن ارتفاع الأقساط لا يعني بالضرورة تحقيق الشركات أرباحاً من هذا الفرع؛ فقد ارتفعت خسارة نشاط التأمين الإلزامي للمركبات من 27.7 مليون دينار عام 2023 إلى 44.5 مليون دينار عام 2024، بما يعكس الضغوط التي واجهها هذا الفرع عند بدء تطبيق التعليمات الجديدة، ويؤكد أهمية تقييم أثرها ومراجعة التسعير وحدود التغطية وكلف المطالبات دورياً.

التأمين الإلزامي للمركبات وعلاقته بالسلامة المرورية

الشكل (9): أقساط وتعويضات التأمين الإلزامي للمركبات خلال الفترة (2023-2025) – مليون دينار



المصدر: الاتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير أعمال التأمين في الأردن 2024، والنشرة الإحصائية لقطاع التأمين لعام 2025.

4.1 حماية المؤمن لهم والمتضررين وحدود المسؤولية

يمثل وضوح حدود المسؤولية في التأمين الإلزامي لمركبات نقل الركاب عنصراً أساسياً في حماية المتضررين وتحديد الالتزامات المترتبة على أطراف العلاقة التأمينية. وفي هذا السياق، تنص الفقرة (ب) من المادة (14) من نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم (52) لعام 2024 على مسؤولية المؤمن له وسائق المركبة المتسببة بالحادث بالتضامن عن أي مبالغ تعويض يُحكم بها تزيد على حدود مسؤولية شركة التأمين. كما تنص الفقرة (د) من المادة (27) من قانون تنظيم نقل الركاب رقم (19) لعام 2017 على نظام يحدد الحد الأعلى للمسؤولية الناتجة عن مزاولة خدمة نقل الركاب.

انطلاقاً من ذلك، ارتأى المنتدى أهمية تعزيز التطبيق العملي للمسؤولية التضامنية المقررة في الفقرة (ب) من المادة (14) من نظام التأمين الإلزامي للمركبات، واستكمال تنفيذ الفقرة (د) من المادة (27) من قانون تنظيم نقل الركاب، من خلال إصدار النظام الذي يحدد الحد الأعلى للمسؤولية الناتجة عن مزاولة خدمة نقل الركاب. وإلى جانب ذلك، يقترح المنتدى أن ينظم الإطار التشريعي العلاقة الداخلية بين المؤمن له والسائق بشأن المبالغ التي تتجاوز حدود مسؤولية شركة التأمين، بحيث توزع بينهما وفق درجة مساهمة كل منهما في وقوع الحادث ومسؤوليته عنه، مع بقاء مسؤوليتهما التضامنية كاملة تجاه المتضرر. ومن شأن ذلك أن يحافظ على حق المتضرر في استيفاء التعويض، ويعزز مسؤولية مالك المركبة عن الصيانة وسلامة التشغيل، ومسؤولية السائق عن القيادة الآمنة، بما يدعم الحوافز الوقائية للحد من الحوادث والإصابات.

4.2 قانون السير ومؤشرات السلامة المرورية

تضمن قانون السير المعدل لعام 2023 تشديد العقوبات على عدد من المخالفات الخطرة والمتكررة. ويعرض الجدول التالي تطور مؤشرات السلامة المرورية قبل نفاذ القانون وبعده، بالاستناد إلى عام 2022 للمقارنة.

الجدول (5): مؤشرات حوادث السير في الأردن (2019-2025)

العام	عدد المركبات المسجلة	عدد حوادث الإصابات البشرية	عدد حوادث الإصابة لكل 10 آلاف مركبة	عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير	معدل الخطورة*
2019	1,677,061	10,857	64.7	643	0.067
2020	1,729,343	8,451	48.9	461	0.069
2021	1,795,215	11,241	62.6	589	0.070
2022	1,855,901	11,510	62.0	562	0.068
2023	1,930,958	11,071	57.3	560	0.065
2024	2,008,765	11,950	59.5	543	0.063
2025	2,115,356	11,680	55.2	510	0.062

المصدر: إعداد المنتدى الاقتصادي الأردني حسب التقارير السنوية للحوادث المرورية، مديرية الأمن العام، سنوات مختلفة

ملاحظة: معدل الخطورة: (مجموع عدد حوادث الوفيات والجرحى/عدد الحوادث الكلي)، إذ حسب بقسمة عدد حوادث الإصابات البشرية على إجمالي عدد الحوادث المرورية المسجلة، ويعرض كنسبة عشرية دون وحدة قياس.

في عام 2025، انخفضت الوفيات إلى 510 وفيات، مقابل 562 وفاة عام 2022، بنسبة 9.3%. كما انخفض معدل حوادث الإصابة لكل 10 آلاف مركبة بنسبة 11.0%، رغم ارتفاع عدد المركبات المسجلة بنسبة 14.0% في المقابل، ارتفع مجموع الحوادث، بينما بقي عدد حوادث الإصابات والمصابين قريبا من مستواه عام 2022. وتظهر هذه النتائج تحسنا في الوفيات ومعدل الحوادث بالنسبة إلى عدد المركبات، لكنها لا تشير إلى انخفاض عام في وقوع الحوادث، كما كان التحسن أكثر وضوحا عام 2025، بعد ارتفاع الحوادث والإصابات خلال عام 2024.

التأمين التقليدي والتأمين التكافلي "الإسلامي"

يعمل التأمين في الأردن وفق نموذجين: التأمين التجاري والتأمين التكافلي، بينما يمثل التأمين الإلزامي للمركبات فرعاً تأمينياً يمكن أن تقدمه الشركات المرخصة وفق أي من النموذجين.

بلغ عدد شركات التأمين التكافلي ثلاث شركات عام 2025، ووصلت أقساطها إلى 148.7 مليون دينار، بما يعادل 17.4% من أقساط السوق، مقابل 82.6% للتأمين التجاري. كما بلغت تعويضاتها المدفوعة 103.7 مليون دينار، وشكلت 18.1% من تعويضات السوق.

5.1 الفرق بين النموذجين

يقوم التأمين التجاري على تحمل الشركة للخطر المؤمن عليه مقابل قسط محدد، وتعود نتائج النشاط إلى مساهمي الشركة. أما التأمين التكافلي فيقوم على اشتراكات يدفعها المشتركون على أساس التبرع، وتجمع في صندوق مستقل تستخدم أمواله في دفع التعويضات. وتتولى الشركة إدارة الصندوق مقابل أجر، دون أن تصبح أمواله ملكاً لمساهميها.

الجدول (6): مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي

وجه المقارنة	التأمين التقليدي	التأمين التكافلي
الأساس التعاقد	عقد معاوضة يقوم على نقل الخطر إلى الشركة مقابل القسط	تنظيم تعاوني يلتزم فيه المشتركون بدفع الاشتراكات على سبيل التبرع
تحمل الخطر	تتحمله شركة التأمين وفق أحكام العقد	يتحملة صندوق حملة الوثائق
الأقساط والفائض	تدخل الأقساط ضمن أموال الشركة ويعود إليها ناتج النشاط التأميني	تودع الاشتراكات وعوائدها في صندوق حملة الوثائق، ويوزع الفائض على المشتركين وفق الآلية المعتمدة
دور الشركة	طرف في عقد التأمين وتحمل الخطر	تدير أعمال التأمين والاستثمار بصفتها وكيلًا أو مضاربًا أو كليهما بأجر معلوم
الحسابات المالية	لا يقوم النموذج على صندوق مستقل لحملة الوثائق	تفصل حسابات صندوق حملة الوثائق عن حسابات أصحاب حقوق الملكية
الرقابة الشرعية	لا تخضع لهيئة رقابة شرعية خاصة	تخضع لهيئة رقابة شرعية وتكون آراؤها ملزمة للشركة

المصدر: إعداد المنتدى الاقتصادي الأردني بالاستناد إلى فتوى دائرة الإفتاء العام رقم (2994) لعام 2014، وقانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لعام 2021.

5.2 موقف دائرة الإفتاء العام الأردنية والمعايير الشرعية الدولية

ميزت دائرة الإفتاء العام الأردنية في فتاها رقم (2994) لعام 2014 بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي. وأجازت التأمين القائم على التبرع والتعاون مع فصل حساب المشتركين عن حساب المساهمين، في حين اعتبرت التأمين التجاري الذي لا يلتزم بالنظام الإسلامي غير جائز شرعاً.

التأمين التقليدي والتأمين التكافلي "الإسلامي"

وأكدت الدائرة أن الحكم على أي شركة لا يعتمد على اسمها فقط، بل يتطلب مراجعة عقودها ونظامها وطريقة إدارتها للأموال، كما استندت إلى معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تشترط استقلال حساب المشتركين، وعدم استحقاق الشركة المديرية لفائض التأمين، ووجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي داخلي. ويمثل ذلك موقفاً شرعياً، ولا يعني أن التأمين التجاري محظور قانوناً؛ إذ يسمح التشريع الأردني بممارسة التأمين التجاري والتكافلي، ويضع لكل منهما متطلبات تنظيمية ورقابية.

5.3 حصة التأمين التكافلي وأدائه المالي

ارتفعت أقساط التأمين التكافلي بنسبة 17.0% عام 2025، بينما ارتفعت تعويضاته بنسبة 20.0%. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التعويضات المدفوعة إلى الأقساط من 68.0% إلى 69.7%.

ويشير ارتفاع نسبة التعويضات المدفوعة إلى الأقساط إلى زيادة الضغط على الأداء التأميني للتكافل، لكنه لا يكفي لإثبات تراجع ربحيته؛ إذ لا يعكس التغير في المخصصات الفنية، وكلفة إعادة التأمين، والمصروفات التشغيلية، وعوائد الاستثمار. ولذلك، يتطلب تقييم الأداء المالي للتأمين التكافلي الاستناد إلى النتيجة الفنية والفائض التأميني والملاءة، إلى جانب الأقساط والتعويضات.

ووضع قانون عام 2021 إطاراً صريحاً لتنظيم التأمين التكافلي، فألزم الشركات بتشكيل هيئة للرقابة الشرعية تتولى متابعة التزام أعمالها بأحكام الشريعة ومراجعة عقود التأمين واتفاقيات إعادة التأمين. ومن شأن هذا الإطار تعزيز الانضباط والثقة بالتأمين التكافلي، إلا أن استدامة أدائه المالي تبقى مرهونة بكفاءة التسعير والاكتمال وإدارة المطالبات وتنويع المحفظة التأمينية.

أما على صعيد مؤشرات الربحية، تظهر بيانات عام 2024 اختلافاً في أداء شركات التأمين التكافلي بحسب المؤشرات فقد سجلت شركة التأمين الإسلامية أعلى عائد على الأصول وحقوق الملكية، بنسبة 3% و7% على التوالي، بينما حققت الأولى للتأمين أعلى صافي ربح بلغ 3.103 مليون دينار. أما المنارة الإسلامية فسجلت خسارة قدرها 5.260 مليون دينار، وعائداً سالباً على الأصول وحقوق الملكية.

الجدول (7): مؤشرات الربحية لدى شركات التأمين التكافلي لعام 2024

الشركة	ROA العائد على الأصول	ROE العائد على الملكية	صافي الربح بعد الضريبة
التأمين الإسلامية	3%	7%	1,577 ألف دينار
الأولى للتأمين	1%	2%	3,103 ألف دينار
المنارة الإسلامية	-31%	-290%	-5,260 ألف دينار

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية 2024

الأهمية الاقتصادية لقطاع التأمين

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن دور التأمين لا يقتصر على تعويض الخسائر، بل يمثل جزءاً من البنية المالية الداعمة للنمو؛ إذ يساعد الأفراد والمنشآت على إدارة المخاطر وحماية الأصول ورؤوس الأموال، ويعزز قدرتهم على مواصلة النشاط الاقتصادي بعد وقوع الحوادث. كما يمكن لشركات التأمين، بصفقتها مستثمراً مؤسسياً، أن تسهم في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل طويل الأجل ودعم تطور أسواق رأس المال. إلا أن تحقق هذه الآثار يرتبط باتساع التغطية التأمينية، وتنوع المنتجات، وكفاءة إدارة الأموال والمخاطر، ووجود إطار رقابي قادر على حماية حملة الوثائق وتعزيز الثقة بالسوق.⁵

وفي هذا السياق، قدمت دراسة نشرها البنك الدولي وشملت 56 دولة خلال الفترة (1976-2004) أدلة قوية على وجود علاقة سببية موجبة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي. وأظهرت الدراسة أن لكل من تأمين الحياة والتأمينات العامة أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية في النمو؛ غير أن نتيجة تأمين الحياة كانت مدفوعة بالدول مرتفعة الدخل، بينما ظهر أثر التأمينات العامة في الدول النامية ومرتفعة الدخل معاً.⁶ وتدعم ذلك دراسة أحدث نشرها Pradhan وآخرون عام 2022⁷، وشملت عينة من الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل، من بينها الأردن، خلال الفترة (1980-2019). وتوصلت إلى وجود علاقة سببية، وفق مفهوم سببية غرانجر، تتجه في الأجل الطويل من سوق التأمين والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو النمو الاقتصادي.

وفي الأردن، بلغت حصة الأنشطة المالية وأنشطة التأمين مجتمعة 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025، وأسهمت بمقدار 0.16 نقطة مئوية من النمو الحقيقي المتحقق خلال الربع. ولا تمثل هذه النسبة مساهمة التأمين منفرداً، لأن البيانات المنشورة تجمعها مع الأنشطة المالية الأخرى. وفي المقابل، بلغت نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشر يستخدم لقياس اختراق التأمين في الاقتصاد، نحو 1.96% عام 2025، استناداً إلى بيانات أولية. ويعني ذلك أن حجم الأقساط يعادل أقل من 2% من الناتج الاسمي، بما يشير إلى وجود مجال واسع لتعميق السوق التأميني.

وتكشف تركيبة السوق جانباً آخر من هذا المجال؛ إذ استحوذ تأمين المركبات والتأمين الطبي معاً على 65.7% من إجمالي الأقساط عام 2025، مقابل 17.6% لتأمين الحياة، ويشير ذلك إلى تركيز الجزء الأكبر من السوق في تغطيات المخاطر قصيرة الأجل، في حين ما تزال المنتجات المرتبطة بالادخار والحماية طويلة الأجل محدودة نسبياً. ومن ثم، تتمثل الفرصة الاقتصادية للقطاع في توسيع تأمين الحياة والممتلكات والمشاريع والمخاطر الزراعية والائتمانية، بما يمكن أن يعزز حماية النشاط الإنتاجي، ويوسع قاعدة المدخرات المؤسسية، ويرفع مساهمة التأمين في النمو والاستقرار المالي.

⁵ Peter Wrede, Marlon Rawlins and Tetsu taro Shindo, *Can Interventions Spur Development of the Insurance Sector? From Examples of World Bank Projects*, World Bank, 2019.

⁶ Marco Arena, *Does Insurance Market Activity Promote Economic Growth? A Cross-Country Study for Industrialized and Developing Countries*, World Bank Policy Research Working Paper No. 4098, 2006.

⁷ Rudra P. Pradhan et al., "Insurance Market and Economic Growth in an Information-Driven Economy: Evidence from a Panel of High- and Middle-Income Countries?", *Asia-Pacific Financial Markets*, Vol. 30, 2023, pp. 587-620. Springer

التحديات التي تواجه قطاع التأمين والتوجهات المطلوبة

7.1 محدودية مساهمة التأمين في الاقتصاد وضعف الشمول

رغم نمو حجم سوق التأمين خلال السنوات الأخيرة، ما يزال معدل اختراق التأمين (Insurance Penetration) محدوداً، إذ بلغ نحو 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، استناداً إلى بيانات أولية. كما استحوذ تأمين المركبات والتأمين الطبي معاً على نحو 65.7% من إجمالي الأقساط، مقابل 17.6% لتأمين الحياة، بما يبين تركيز جانب كبير من السوق في تغطيات المركبات والصحة، ومحدودية الوزن النسبي لتأمين الحياة وغيره من التأمينات الاختيارية.

ولإجراء مقارنة أقرب إلى واقع الأردن، وباستخدام بيانات عام 2024، بلغ معدل اختراق التأمين في الأردن نحو 1.88%، مقابل 1.9% في السعودية، و1.9% في تركيا، و3.8% في المغرب.⁸ وبذلك جاء المعدل الأردني قريباً من السعودية وتركيا، لكنه بقي دون المغرب، وبفارق واضح عن متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 6.2% في عام 2024 ومتوسط جميع الدول المشمولة في تقرير المنظمة البالغ 5.4% في العام نفسه،⁹ وتبين هذه المقارنة أن انخفاض اختراق التأمين ظاهرة مشتركة في عدد من أسواق المنطقة، مع بقاء مجال لتوسيع السوق الأردني مقارنة بالمغرب والمتوسطات الدولية.

وأظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 60.9% من البالغين كان لديهم شكل من أشكال التأمين عام 2022، إلا أن جانباً كبيراً من هذه التغطيات جاء من خلال البرامج الحكومية أو جهة العمل أو الارتباط بمنتج مالي. كما استند التقرير إلى بيانات عام 2017 أظهرت أن 38.3% من البالغين لا يثقون جزئياً أو كلياً بشركات التأمين.¹⁰

ولا تقتصر آثار محدودية التغطية التأمينية على تحمل الأفراد والمنشآت للخسائر؛ إذ أشار تقرير صادر عن معهد الاستقرار المالي عام 2025 إلى أن اتساع فجوة الحماية المرتبطة بالتأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر المناخية قد يهدد الاستقرار المالي، من خلال تراجع قيم الضمانات وقدرة المقترضين على السداد، وارتفاع مخاطر تعثر القروض، إلى جانب احتمال تحمل الحكومات جزءاً من الخسائر غير المؤمن عليها.¹¹

7.2 ارتفاع كلف المطالبات والنزاعات التأمينية

ارتفعت تعويضات التأمين الطبي بنسبة 17.4% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. ويشير ذلك إلى أهمية ضبط كلف العلاج، ومراجعة شبكات مقدمي الخدمات، وربط التسعير بحجم المطالبات الفعلي.

⁸ Insurance البنك المركزي الأردني، تقرير نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية لعام 2024؛ دائرة الإحصاءات العامة، بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024؛ Authority, The Saudi Insurance Market Report 2024, 2025, p. 7; OECD, Global Insurance Market Trends 2025, Annex A, Table A.A.1: ACAPS, Rapport du Sector des Assurances – Exercice 2024, 2026, p. 7.

⁹ OECD, Global Insurance Market Trends 2025, OECD Publishing, Paris, 2025. Available at:

https://www.oecd.org/en/publications/global-insurance-market-trends-2025_0d11ecf4-en/full-report/component-3.html

¹⁰ UNDP Insurance and Risk Finance Facility (IRFF), Inclusive Insurance and Risk Financing in Jordan: Snapshot and Way Forward 2023, United Nations Development Program me, 2023. Available at: <https://www.undp.org/jordan/publications/inclusive-insurance-and-risk-financing-jordan-snapshot-and-way-forward-2023>

¹¹ Financial Stability Institute, Mind the Climate-Related Protection Gap: Reinsurance Pricing and Underwriting Considerations, FSI Insights No. 65, Bank for International Settlements, 2025

التحديات التي تواجه قطاع التأمين والتوجهات المطلوبة

شهد التأمين الطبي في تشرين الأول 2026 خلافات بشأن تطبيق تعرفه الأجور والالتزامات التعاقدية، رافقها إعلان وقف التعامل مع عدد من الجهات التأمينية وإلغاء اعتماد أطباء من الشبكات الطبية. وأكد الاتحاد الأردني لشركات التأمين والجمعية الأردنية للتأمينات الصحية توفير أطباء بدلاء واستمرار تقديم الخدمات للمؤمن لهم، ويتمثل التحدي في ضمان استمرارية العلاج وحماية حقوق المؤمن لهم أثناء الخلافات.

ويواجه التأمين الإلزامي للمركبات تحديات ترتبط بارتفاع كلف المطالبات الناتجة عن الحوادث المفتعلة والمبالغة في تقدير الأضرار وتقارير العجز الطبي. كما يبرز عدم تناسب قسط التأمين الإلزامي مع حجم المسؤوليات المترتبة على شركات التأمين، إلى جانب ممارسة شراء الكروكات، وما يرتبط بها من اختلالات في تسوية المطالبات.

الجدول (8): خارطة تنفيذ التوصيات المقترحة لتطوير قطاع التأمين الأردني

التحدي	التوصية	الجهة المسؤولة	المدى الزمني	مؤشر الأداء (KPI)	الأثر المتوقع
تذبذب الربحية وتفاوت مستويات الملاءة بين الشركات	تعزيز أدوات الإنذار المبكر الخاصة بقطاع التأمين، بالاستناد إلى مؤشرات الملاءة والسيولة والربحية ومعدلات الخسارة، وربط نتائجها بخطة تصويب للشركات التي تظهر لديها مؤشرات ضعف	البنك المركزي الأردني، وشركات التأمين فيما يتعلق بتنفيذ خطط التصويب	سنة إلى سنتين	نسبة الشركات المشمولة بالتقييم: عدد خطط التصويب المنفذة: نسبة الشركات المستوفية لمتطلبات الملاءة	الكشف المبكر عن مواطن الضعف والحد من مخاطر تعثر الشركات
ارتفاع مخاطر تأمين المركبات والاحتيال أو التكرار في المطالبات	تطوير الربط بين قاعدة بيانات التأمين والمنظومة الإلكترونية القائمة وسجلات الحوادث والمخالفات، واستخدام البيانات في كشف المطالبات المتكررة وتطوير نظام الخصم والزيادة بحسب درجة الخطر	البنك المركزي الأردني، والاتحاد الأردني لشركات التأمين، وإدارة ترخيص السواقين والمركبات	سنة إلى سنتين	معدل الخسارة في تأمين المركبات: عدد المطالبات المتكررة أو المشتبه بها المكتشفة: نسبة السجلات المرتبطة إلكترونياً	تحسين دقة التسعير والحد من المطالبات غير المشروعة وتحسين نتائج تأمين المركبات
محدودية انتشار التأمينات الاختيارية وتركز الأقساط في التأمين الطبي والمركبات	تطوير منتجات تأمينية تتناسب مع احتياجات الأفراد والمنشآت، ولا سيما تأمين الحياة والممتلكات والمنشآت الصغيرة والمشاريع والمخاطر الزراعية، وتوسيع قنوات توزيعها الرقمية والمصرفية	شركات التأمين والاتحاد الأردني لشركات التأمين، بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني	سنتان إلى ثلاث سنوات	نمو أقساط التأمينات الاختيارية: ارتفاع حصتها من إجمالي الأقساط: ارتفاع نسبة الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي	تنويع محفظة السوق وتوسيع الحماية التأمينية للأفراد والمنشآت
الحاجة إلى قياس جودة معالجة المطالبات والشكاوى بصورة أدق	نشر مؤشرات دورية تبين مدى التزام الشركات بالمدد المحددة لتسوية المطالبات، ومتوسط مدة التسوية، ونسبة المطالبات المرفوضة وأسباب رفضها، وعدد الشكاوى قياساً بعدد الوثائق أو المطالبات	البنك المركزي الأردني بالتعاون مع شركات التأمين	خلال سنة	متوسط مدة تسوية المطالبة: نسبة المطالبات المسواة ضمن المدة المحددة: عدد الشكاوى لكل عشرة آلاف وثيقة أو مطالبة: نسبة الشكاوى التي ثبتت أفضيتها أصحابها	رفع كفاءة معالجة المطالبات وتعزيز حماية المؤمن لهم
محدودية البيانات التفصيلية المنشورة عن الأداء المالي والفني	توسيع نطاق البيانات المنشورة حالياً لتشمل مؤشرات موحدة بحسب الشركة والفرع التأميني، ولا سيما معدلات الخسارة والاحتفاظ والمصروفات والملاءة ومدة تسوية المطالبات	البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين	خلال سنة	عدد المؤشرات الجديدة المنشورة: نسبة الشركات والفروع المشمولة: انتظام النشر ضمن مواعيد محددة	رفع مستوى الشفافية وتحسين القدرة على تقييم أداء السوق والشركات
ارتفاع تركيز السوق تدريجياً بالتزامن مع انخفاض عدد الشركات	احتساب ونشر مؤشرات HHI وCR3 وCR5 سنوياً، واستخدامها في متابعة أثر الاندماجات وخروج الشركات في هيكل السوق والمنافسة	البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين	سنوي	نشر مؤشرات التركيز سنوياً: تغير حصة الشركات الكبرى: تغير قيمة مؤشر HHI	توفير أساس كمّي لمتابعة المنافسة وتقييم أثر التغير في عدد الشركات
محدودية الإفصاح المنشور عن الأداء المستقل لصندوق حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي	توسيع الإفصاح المالي والفني لشركات التأمين التكافلي وفق نموذج موحّد يفصل بين حساب حملة الوثائق وحساب المساهمين، وبين الفائض أو العجز التأميني ومعدل الاحتفاظ ونسبة المصروفات والملاءة	البنك المركزي الأردني وشركات التأمين التكافلي	خلال سنة	نسبة الشركات الملتزمة بالإفصاح الموحد: انتظام نشر بيانات صندوق حملة الوثائق: عدد المؤشرات المنشورة	تعزيز الشفافية وإتاحة تقييم أداء التأمين التكافلي ومقارنته بأداء التأمين التجاري

تأخر نشر بعض بيانات القطاع وعدم اكتمال السلاسل الزمنية أو انساق نطاقها وتعريفاتها بين السنوات	اعتماد تقويم سنوي معن لنشر بيانات قطاع التأمين، وإنشاء سلسلة زمنية موحدة وقابلة للتحديث، تتضمن صافي الربح بعد الضريبة والموجودات وحقوق الملكية والاستثمارات والملاءة والنتائج الفنية ومعدل الاحتفاظ والمصروفات، مع توضيح نطاق الشركات المشمولة وتعريف كل مؤشر وبيان ما إذا كانت الأرقام أولية أو نهائية	البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين، والتزام شركات التأمين بتزويد البيانات ضمن المواعيد المحددة	خلال سنة، مع تحديث سنوي منتظم	مدة التأخر بين نهاية الفترة ونشر البيانات؛ نسبة المؤشرات المكتملة؛ نسبة الشركات المشمولة؛ الالتزام بالتقويم المعن؛ عدد السنوات التي تغطيها السلاسل المنشورة	تحسين قابلية المقارنة بين السنوات، وتمكين تقييم أداء القطاع وأثر التطورات التشريعية استناداً إلى بيانات مكتملة ومتسقة
محدودية الطاقة الاستيعابية المحلية لأعمال إعادة التأمين	العمل على تأسيس شركة إعادة تأمين أردنية تسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر.	البنك المركزي الأردني، والاتحاد الأردني لشركات التأمين، وشركات التأمين والمستثمرون المؤسسون	ثلاث إلى خميس سنوات	استكمال إجراءات التأسيس والترخيص؛ حجم رأس المال المدفوع؛ حجم الأعمال المسندة إلى الشركة؛ ارتفاع معدل الاحتفاظ بالأقساط داخل المملكة.	تعزيز الطاقة الاستيعابية للسوق، وزيادة الاحتفاظ بأقساط إعادة التأمين داخل الاقتصاد الوطني، وتطوير الخبرات الفنية المحلية، ودعم قدرة شركات التأمين على تغطية المخاطر الكبيرة.
الحاجة إلى تقييم أثر التأمين الصحي الشامل على شركات التأمين	إجراء دراسة لتقييم أثر التوسع في التغطية الصحية الشاملة على أعمال شركات التأمين، ولا سيما محافظ التأمين الطبي.	وزارة الصحة والبنك المركزي الأردني، بالتنسيق مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين	خلال سنة	إنجاز دراسة الأثر ونشر نتائجها	توفير أساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بدور شركات التأمين
الحاجة إلى تعزيز دور التأمين في دعم التمويل	دراسة إمكانية قبول وثائق التأمين المناسبة كضمانات للتمويل وفق الضوابط القانونية والرقابية، وتشجيع تطوير منتجات التأمين الائتماني	البنك المركزي الأردني، بالتنسيق مع البنوك وشركات التأمين	متوسط الأجل	إنجاز دراسة تحدد الوثائق القابلة للقبول وضوابط استخدامها كضمانات، وعدد منتجات التأمين الائتماني المطورة	تسهيل الحصول على التمويل والحد من مخاطر الائتمان، بما يدعم النشاط الاقتصادي
الخلافاً بين الجهات التأمينية ومقدمي الخدمات الطبية وانعكاساتها على المؤمن لهم	تعزيز الإطار التنظيمي والتعاقدي للعلاقة بين شركات التأمين ومقدمي إدارة أعمال التأمين ومقدمي الخدمات الطبية، بما يحدد إجراءات تسوية النزاعات ويضمن استمرارية العلاج، ويحمي المؤمن لهم من تحمل أعباء إضافية ناشئة عن هذه الخلافاً	وزارة الصحة والبنك المركزي الأردني، بالتنسيق مع نقابة الأطباء والاتحاد الأردني لشركات التأمين والجمعية الأردنية للتأمينات الصحية	خلال سنة	متوسط مدة تسوية النزاعات؛ عدد الشكاوى المتعلقة بتعطيل الخدمات الطبية بسببها	حماية حقوق المؤمن لهم وتعزيز استقرار تقديم الخدمات الطبية